

Distr.: General  
30 September 2010  
Arabic  
Original: Russian



## رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طياً تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة الاتحاد  
الروسي للمجلس في آب/أغسطس ٢٠١٠. وقد أعدت هذه الوثيقة على مسؤوليتي،  
بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.  
أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. تشوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

## تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي (آب/أغسطس ٢٠١٠)

### مقدمة

في ظل رئاسة الاتحاد الروسي، تصدى مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس لمعالجة برنامج عمل واسع النطاق. وعقد المجلس ١٩ جلسة ومشاورة بكامل هيئته. واعتمد المجلس قرارين، ووافق على بيان رئاسي وسبعة بيانات للصحافة.

### أفريقيا

في ٩ آب/أغسطس، عقد أعضاء المجلس مناقشة تفاعلية وأجروا مع أنطوان غامبي وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والعالم الناطق بالفرنسية بجمهورية أفريقيا الوسطى تبادلًا لوجهات النظر حول الآثار المترتبة على انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من جمهورية أفريقيا الوسطى. وشارك في هذا الحوار السفير فرناند بوكري الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى، والسفير يان غراولس الممثل الدائم لبلجيكا، بصفته رئيس التشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

وفي ١٠ آب/أغسطس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها يوسف محمود الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن تقرير الأمين العام عن هذه البعثة. وأدلى كل من أنطوان غامبي وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والعالم الناطق بالفرنسية بجمهورية أفريقيا الوسطى وأحمد علامي السفير الممثل الدائم لتشاد ببيان أمام المجلس.

وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، رحب أعضاء المجلس بإحاطة السيد محمود وناقشوا الوضع الأمني والإنساني في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى الذي لا يزال متقلبا. وشددوا على أن تحسن العلاقات بين تشاد والسودان يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها حكومتا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في ممارسة مسؤولياتهما لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وفي هذا السياق شجع أعضاء المجلس حكومة تشاد على

مواصلة الجهود لضمان فعالية واستدامة المفرزة الأمنية المتكاملة وإبقاء المجلس على علم. كما ناقشوا النتائج المترتبة على انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من جمهورية أفريقيا الوسطى والحاجة إلى تجنب أي فراغ في الأمن في المنطقة الفرعية.

وفي ١١ آب/أغسطس، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن البند المعنون "تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة أفريقيا الوسطى في صون السلم والأمن الدوليين" واستمع إلى إحاطة من تاي بروك زيريهون الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بشأن اقتراح الأمين العام إنشاء مكتب للأمم المتحدة لأفريقيا الوسطى في ليرفيل، غابون.

وفي ١٨ آب/أغسطس، اعتمد أعضاء المجلس بياناً صحفياً لرئيسه بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجمات على أفراد قوة حفظ السلام لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيرومبا يوم ١٨ آب/أغسطس، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود هنود وإصابة ستة على الأقل بجراح. وأعربوا عن تعازيهم لأسر الذين قتلوا في الهجوم وإلى حكومة الهند، وشجعوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضمان سرعة تقديم الجناة للعدالة، بمحدين دعمهم لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطالبوا جميع الأطراف بأن تتعاون تعاوناً تاماً مع عمليات البعثة.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، استمع المجلس في المشاورات التي أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة من أتول كهاري الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام وجون هولمز وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن الأمن والوضع الإنساني في دارفور، ولا سيما في مخيم كلمة للنازحين في جنوب دارفور. وقد اندلعت التوترات بسبب الاشتباكات الدامية حول مشاركة النازحين في عملية السلام في الدوحة التي تفاقمت بحدة هناك، حيث احتج بعض النازحين على محادثات السلام وأيدها آخرون. وأبلغ السيد كهاري بأن الوضع في مخيم كلمة قد تحسن ولكنه لا يزال متوتراً وغير آمن، مع استمرار وقوع حوادث متفرقة لإطلاق النار. وأعرب السيد هولمز عن قلقه الشديد إزاء عزم السلطات السودانية على نقل النازحين من مخيم كلمة إلى مخيمات جديدة مؤكداً أنه ينبغي أن يكون نقل النازحين أو عودتهم طوعاً.

وأدان أعضاء المجلس التحريض على العنف في مخيم كلمة ورحبوا بالجهود التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لزيادة الدوريات واستعادة الهدوء. وشددوا على الحاجة إلى نزع السلاح من هذا المخيم وغيره من مخيمات النازحين، وأدانوا أي هجمات ضد العاملين في المجال الإنساني أو ضد أفراد الأمم المتحدة في دارفور.

وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الاتجاه المتمثل في الاختطاف والترهيب. وأشار أعضاء المجلس إلى التزام السلطات السودانية وجميع الأطراف الأخرى بكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وفي الوقت المناسب، ودعوا إلى تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية لكفالة تقديم المساعدة للمحتاجين. وأكدوا مجدداً على أهمية ضمان وجود عملية فعالة وشاملة للتسوية السياسية في دارفور، وحثوا جميع الأطراف على الانضمام إلى عملية الدوحة، لحل خلافاتها عن طريق الحوار والامتناع عن العنف.

وفي ٢٤ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا لرئيسه يدين بأشد العبارات الهجوم الذي شنه المتطرفون على فندق منى في مقديشو الذي أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين وأعضاء في البرلمان الصومالي.

ودعا مجلس الأمن إلى تقديم الجناة للعدالة على وجه السرعة، وكرر دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي ٢٤ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال. ودُعي عدد من الدول، فضلا عن ممثلي منظمين حكوميتين دوليتين للمشاركة في إطار المادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وأدى الأمين العام بان كي - مون ببيان أمام المجلس دعا فيه إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل القيام بشكل فعال بمحاربة القرصنة التي تشكل تهديدا لسلامة الملاحة البحرية والاستقرار في المنطقة. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها باتريشيا أوبراين وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية، والمستشارة القانونية التي أتت على ذكر النقاط الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الخيارات الممكنة لتعزيز هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

وتلى السفير فيتالي تشوركين البيان الرئاسي (S/PRST/2010/16) باسم المجلس.

وأكد تبادل وجهات النظر الذي تلى ذلك أن القرصنة مستمدة من عدم الاستقرار العام وانعدام القانون والنظام في الصومال، وبالتالي، فإن من الضروري إحلال السلام والاستقرار والتنمية واحترام حقوق الإنسان من أجل تهيئة الظروف الكفيلة بالقضاء على القرصنة بصورة دائمة. ورحب المشاركون بالتقرير المقدم من الأمين العام الذي يورد فيه قائمة بمختلف الخيارات لتقديم القراصنة ومؤيديهم إلى العدالة باعتباره أساسا متينا للعمل في المستقبل في هذا الصدد، وباعتزامه تعيين مستشار خاص بشأن المسائل القانونية المتصلة بالقرصنة قبالة ساحل الصومال. وأثنوا على الجهود المستمرة التي تبذلها الدول لمحاكمة القراصنة المشتبه بهم في محاكمها الوطنية، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة التزامها

المستمر بمواجهة التحديات مثل محدودية قدرات القضاء والسجون في دول المنطقة. وتم التشديد أيضا على الحاجة إلى القيام بمراجعة منتظمة للتقدم المحرز في محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، بغية النظر في الخطوات المستقبلية الممكنة لكفالة مساءلة هؤلاء الأشخاص.

وفي ٢٥ آب/أغسطس، وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته، توصل أعضاء المجلس أثناء مناقشة بند "مسائل أخرى" إلى توافق في الآراء بشأن الموافقة على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لأفريقيا الوسطى في ليرفيل، غابون.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطة من مدير الشعبة الثانية لأفريقيا التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام عن أعمال الاغتصاب والاعتداء الوحشية ضد المدنيين الكونغوليين، التي جرت في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس في منطقة واليكالي من مقاطعة كيفو الشمالية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان صحفي لرئيسه بشأن هذه المسألة أعربوا فيه عن غضبهم إزاء هذه الحالة الأخيرة من أعمال الاغتصاب الجماعي التي ارتكبتها عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومن الماي ماي. وكرروا مطالبهم بأن تكف جميع الأطراف في النزاعات المسلحة فوراً وتتماه عن جميع أشكال العنف الجنسي وجميع انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما العنف القائم على نوع الجنس. بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي.

وأشار أعضاء المجلس إلى أن من الأهمية بمكان أن تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب، ودعوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى القيام على وجه السرعة بالتحقيق في هذه الاعتداءات وكفالة تقديم الجناة إلى العدالة. ورحبوا بقرار الأمين العام القيام فوراً بإيفاد الأمين العام المساعد أتول كهاري إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للتشاور مع السلطات الوطنية المختصة، والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفي الأمم المتحدة في الميدان، للتحقق على أكمل وجه ممكن من وقائع هذا الحادث والظروف المحيطة به وتقييم ما يمكن عمله من مزيد من أجل توفير المزيد من الحماية الفعالة للمدنيين. كما رحبوا بالتعليمات التي أعطاهم الأمين العام إلى مارغو ولستروم ممثلته الخاصة بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع من أجل تنسيق استجابة الأمم المتحدة ومتابعة هذا الحادث، وأعربوا عن رغبتهم في الاستماع إلى

إحاطة من السيد كهاري والسيدة والستروم عن النتائج التي توصلوا إليها. وطالب أعضاء المجلس بضرورة اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لمنع هذه الاعتداءات في المستقبل.

وفي ٣١ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً لرئيسه يدين بأقوى العبارات هجوم المتطرفين على القصر الرئاسي في مقديشو يوم ٣٠ آب/أغسطس، مما أدى إلى مقتل أربعة من حفظة السلام الأوغنديين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وكرر مجلس الأمن إدانته لجميع أعمال العنف والتحريض على العنف ضد المدنيين وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية. وشدد مجلس الأمن على أهمية المساعدة الدولية لتدريب قوات الأمن الصومالية وتجهيزها وبناء قدراتها، ودعا المجتمع الدولي إلى توفير موارد إضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي من أجل أداء ولايتها على نحو أفضل.

### آسيا والشرق الأوسط

في ٤ آب/أغسطس، اعتمد أعضاء المجلس بياناً صحفياً لرئيس المجلس يرحب فيه بتشكيل فريق الأمم المتحدة الذي أعلن عنه الأمين العام بان كي - مون في اليوم نفسه للتحقيق في حادث أسطول الحرية الذي وقع في ٣١ أيار/مايو.

وفي ٥ آب/أغسطس، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من ميروسلاف جنكا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى خلال الأشهر الستة الماضية. واتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان صحفي لرئيسه أعربوا فيه عن تقديرهم لعمل المركز الإقليمي في مساعدة بلدان آسيا الوسطى في التصدي للتحديات في المنطقة. وشجعوا على زيادة التعاون والتنسيق بين المركز الإقليمي وحكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة تقديم الدعم المناسب للجهود التي يبذلها المركز الإقليمي لتسهيل الحوار ومساعدة الحكومات في آسيا الوسطى على التصدي للقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

وفي ١٧ آب/أغسطس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة عن الحالة في الشرق الأوسط من فيرنانديز ترانكو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الذي لاحظ أن المجتمع الدولي يقترب من نقطة تحول في الجهود المبذولة لتشجيع المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وأضاف فيرنانديز ترانكو أن من الأهمية بمكان لكي تنجح هذه المفاوضات، الحفاظ على مناخ موات على أرض الواقع. وينبغي للأطراف أن تنقيد بتعهداتها بشأن خارطة

الطريق والتزاماتها بموجب القانون الدولي، على النحو الذي أكدته اللجنة الرباعية من جديد في ١٩ آذار/مارس في موسكو.

### القرار ١٧٠١

في ٣ آب/أغسطس، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من ألان لو روي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومن ألبرتو أسارتا كوفاس قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) عن تبادل إطلاق النار على طول الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل. وحث أعضاء المجلس كلا البلدين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واحترام الخط الأزرق والالتزام بوقف الأعمال العدائية.

وفي ٢٤ آب/أغسطس، ناقش مجلس الأمن في المشاورات التي عقدها بكامل هيئته، رسالة الأمين العام التي يطلب فيها تمديد ولاية اليونيفيل لمدة سنة. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة في هذا الصدد من أتول كهاري الأمين العام المساعد، الذي أكد على ضرورة مواصلة التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واحترام الخط الأزرق وتوثيق التعاون بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية.

وشدد السيد كهاري على أن الحادث الذي وقع يوم ٣ آب/أغسطس على الخط الأزرق يجب أن يظل معزولاً، وذكر أن الأمم المتحدة تلقت تأكيدات من جميع الأطراف بأنها ترغب في نزع فتيل التوتر ومواصلة العمل بشكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة لاستعادة الهدوء في المنطقة والحفاظ عليه.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٩٣٧ (٢٠١٠) الذي يمدد ولاية القوة لمدة عام آخر، إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وتكلم ممثلاً لبنان وإسرائيل بعد التصويت للتعبير عن موقف بلديهما تجاه قوة اليونيفيل والحالة فيما يتعلق بالخط الأزرق.

### الحالة في العراق

في ٤ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته لمناقشة تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وبعد تلك المشاورات، قدم آد ملكيرت الممثل الخاص للأمين العام في العراق إحاطة مفتوحة أكد فيها على أن العراق قد شرع بنجاحه في إجراء الانتخابات، في مسار تاريخي لتشكيل مستقبله، لكن التأخير في تشكيل الحكومة المقبلة يعد اختباراً حقيقياً لمرحلة الانتقال. وقال السفير حامد البياتي الممثل الدائم للعراق أن أهم قضية بالنسبة لبلاده هي تخفيف عبء الفصل السابع.

واعتمد أعضاء المجلس بيانا صحفيا لرئيسه أعرب فيه عن دعم العملية السياسية العراقية ووحدة العراق والسلامة الإقليمية لهذا البلد ويدعو إلى سرعة تشكيل الحكومة الجديدة في بغداد.

وفي ٥ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) بتمديد وجود الأمم المتحدة في العراق لمدة عام آخر.

## أوروبا

**قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)**

في ٣ آب/أغسطس، عقد المجلس مناقشة بشأن كوسوفو، قدم خلالها لامبرتو زانييه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إحاطة أطلع فيها المجلس على الحالة على أرض الواقع وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة. وقال إن الوضع في كوسوفو كان مستقرا نسبيا، على الرغم من أن احتمال عدم الاستقرار، وخاصة في شمال كوسوفو، ما زالت قائمة. وأشار إلى أن التقدم البطيء نحو تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية والقضايا العالقة التي تعرقل هذه المصالحة، إلى جانب تباطؤ التنمية الاقتصادية، لا تزال تهدد بوقوع اضطرابات اجتماعية. وتطرق السيد زانييه لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن إعلان كوسوفو لاستقلالها من جانب واحد، فأكد أن التقييم القانوني الأولي للأمم المتحدة يشير إلى أن هذه الفتوى لا تؤثر على وضع بعثة الأمم المتحدة أو في سياستها المحايدة إزاء الوضع النهائي. وأضاف أن الحكم يؤكد انطباع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأدلى كل من فوك يريميتش وزير خارجية صربيا واسكندر حسيني من كوسوفو ببيان أمام المجلس. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر حول الوضع في كوسوفو وقدموا تقييماتهم.

## القضايا المواضيعية

### عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٦ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن حفظ السلام حضره قادة القوات من ١٣ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها ألان لو روي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وكذلك الفريق اسكندر أفضل، قائد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛ والفريق بابكر



غاي، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المنتهية ولايته؛ واللواء موسى بيسونغ أوبي، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ واللواء روبرت وود، رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ورئيس أركانها؛ واللواء لويز غيلهرم بول كروز، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأعطى قادة القوات استعراضاً موجزاً للتطورات المتعلقة ببعثاتهم فضلاً عن لحظة عامة عن انتشارها الحالي. وشرحوا التحديات الماثلة والدروس المستفادة المشتركة.

وأكدت المناقشة التي تلت ذلك على أهمية إجراء تقييم عسكري متعمق للخطوات المتخذة في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وركزت على تحليل "المناطق المضطربة" في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وعلى السعي للتوصل إلى سبل ملموسة لتحسينها.

وجرى إبراز مشكلة عدم كفاية الموارد لعمليات حفظ السلام، خاصة وأنها تميل إلى التفاقم نتيجة لاتساع نطاق مهامها، بما في ذلك المساعد الإنسانية وحماية المدنيين. وأعرب المشاركون عن فهم مشترك لضرورة توفير التدريب الكافي لقوات حفظ السلام على أساس معايير موحدة وبرامج وطنية منسقة.

وأكد تبادل وجهات النظر الفوائد العملية لتوسيع التغذية المرتدة بين القيادة العليا لبعثات حفظ السلام وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

### عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢٤ آب/أغسطس استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من السفير أرطغرل أباكان الممثل الدائم لتركيا عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم لعمل اللجنة وشددوا على أهمية تنفيذ القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). كما ناقش أعضاء مجلس الأمن التقرير النهائي المقدم من فريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٧١٨.